

Distr.
GENERAL

A/51/443
8 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
القضاء على الفقر

الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر
وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	أولا - مقدمة
٢	٢١-٤	ثانيا - السنة الدولية للقضاء على الفقر
٢	٦-٤	ألف - إطار للإجراءات الوطنية والدعم الدولي
٣	٢١-٧	باء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة
٨	٥٣-٢٢	ثالث - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
٨	٤٩-٢٢	ألف - إرساء الأسس لجهد منظومة الأمم المتحدة
		باء - مقترنات وتصانيات بالاضطلاع بأنشطة محددة
١٤	٥٣-٥٠	خلال العقد

A/51/443

Arabic

Page 2

أولاً - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٢٠ المؤرخ ١٠٧/٥٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، باقتراح الأمين العام الداعي إلى جعل شعار السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) "القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم ممكن وواجب" (انظر A/50/551). وبعد أن أحاطت علما أيضاً بالأنشطة التي تزمع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها أن تنفذها لأجل هذه السنة، قررت أن يكون هدف الأنشطة خلال السنة هو دعم جهد مطرد أطول أمداً لأجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتوصيات والتدابير المتخذة والأحكام الأساسية التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرون العالمي الرابع المعنى بالمرأة.

٢ - وفي القرار نفسه، أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٦-١٩٩٧)، المقترن أصلاً في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين، في وثيقة واحدة، تقريراً مرحلياً عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الاحتفال بالسنة الدولية والإجراءات التي ستتخذ للتحضير للعقد. وبعد ذلك، عمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٦، في قرارها دإ - ١/١٩٩٦ بشأن الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر، إلى جملة أمور، من بينها مطالبة الأمين العام بأن يقدم، عند إعداد التقرير المتصل بالإجراءات التي ستتخذها منظومة الأمم المتحدة للتحضير لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، اقتراحات بأنشطة محددة لكل سنة من سنوات العقد لتسهيل متابعة مثل هذه الأنشطة وتقييمها.

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لهذه الطلبات. والجزء الثاني منه عبارة عن موجز مختصر للإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة احتفالاً بالسنة. وبين الجزء الثالث المبادرات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة، أو اتخاذها المنظومة، لوضع أساس برنامج طويل الأجل لدعم أهداف العقد وأغراضه. ويلي ذلك عدد من الاقتراحات لكي تنظر فيه الجمعية العامة لأجل اتخاذ إجراءات لدعم العقد. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير مقترباً بتقرير الأمين العام عن "تنفيذ نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". (A/51/348)

ثانياً - السنة الدولية للقضاء على الفقر

ألف - إطار للإجراءات الوطنية والدعم الدولي

٤ - عند اختتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، اعتمدت الحكومات إعلان وبرنامج عمل كوبونهاغن. وكان من الاتفاقيات المبدئية التي أبرمتها زعماء العالم، ومن بينهم ١١٧ رئيساً لدولة أو حكومة، التزام بالقضاء على الفقر المدقع في موعد مستهدف يحدده كل بلد. ونص الصيغة المعتمدة

للتزام ذي الصلة، أي الالتزام ٢، هو "لتلزم بهدف القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية".

٥ - يتصف برنامج العمل المعتمد في كوبنهاجن بالتفصيل والشمول. ولقد أبرز بصفة خاصة جانبي، أولهما، أنه نظراً لاختلاف الظروف التي يواجهها كل بلد أصبح من الضروري وضع استراتيجيات وطنية؛ بحيث تكون تلك الاستراتيجيات بمثابة مرجعية للدعم الدولي، وفي الوقت نفسه، يتوقف صوغ استراتيجيات وطنية متسبة قابلة للتنفيذ في كثير من البلدان النامية على توافر قدر كاف من الدعم الدولي والتقني والمالي. وثانيهما، أن برنامج العمل يتضمن أهدافاً معينة ومحددة زمنياً، متفق على معظمها بالفعل في المنتديات الدولية، وتتحصل على وجه التحديد بتتبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٦ - ويمثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إطار عمل موضوعي لأنشطة الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر للتخطيط للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم العقد الأول وما بعده.

باء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٧ - يتالف التحدي المتمثل في الاستجابة لطلبات السنة الدولية للقضاء على الفقر من شقين. أولهما: هو التحدي الذي يواجه كل كيان تابع للأمم المتحدة فيما يتصل بإعادة بحث أنشطته وبرامجه من زاوية التزامات وبرنامج عمل كوبنهاغن ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى من حيث صلتها بالفقر. وثانيهما، هو إعداد منظومة الأمم المتحدة لكل إجراءات متسبة ومنسقة، وإدماج فرادي المساهمات الواردة من مختلف كيانات المنظومة لتصبح مجموعة واحدة.

٨ - وترتدى المعلومات المستوفاة فيما يتعلق بهذين التحديين كلاهما في عدة تقارير وضفت مؤخراً وأخصها بالذكر تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ ومذكرة المعلومات الأساسية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر وتنسيقتها (E/1996/CRP.2)، ويمكن تلخيص النقاط البارزة على النحو التالي.

٩ - تساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان، عند الطلب، على صوغ خططها وبرامجها الوطنية للقضاء على الفقر على نحو يتفق مع أولويات الحكومات ومع الالتزام بمتابعة المؤتمرات الأخيرة متتابعة متكاملة ومتسبة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجهود الوطنية المبذولة لتعزيز القدرات أو إعادة بنائها لأجل صوغ الاستراتيجيات المتكاملة للقضاء على الفقر وتنسيقتها وتنفيذها ورصدها، ولأجل دعم الجهود لتمكين من يعيشون في فقر ومنظماتهم ولا شرائهم بصورة تامة في عمليات تقييم الفقر وصوغ استراتيجيات القضاء على الفقر وتنفيذها.

١٠ - وينسق الدعم لمبادرات القضاء على الفقر على الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم. واستجابة لخطط القضاء على الفقر وأولوياته الوطنية المحددة للسنة الدولية للقضاء على الفقر، تواصل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها الممثلة على الصعيد الميداني توسيع الأنشطة المشتركة المتصلة بتصميم الأنشطة المتصلة بالقضاء على الفقر وصياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، كما تواصل تحسين تنسيق تلك الأنشطة المشتركة وتعزيزها.

١١ - وتترجم ولايات منظمات الأمم المتحدة وأهداف المؤتمرات العالمية وغاياتها في مجال القضاء على الفقر إلى أنشطة محددة على الصعيد القطري. ويمكن تجميع الأنشطة في ثلاثة فئات رئيسية، هي: (أ) إسادة المشورة بشأن السياسة بالمعنى الأوسع، (ب) تعزيز المعلومات بشأن الفقر، (ج) تقديم الدعم لمبادرات الخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من المبادرات الملموسة التي تفيد الفقراء بصورة مباشرة.

١ - إسادة المشورة بشأن السياسة

١٢ - ظلت أنشطة منظمات الأمم المتحدة الموجهة للقضاء على الفقر تركز على إسادة المشورة بشأن السياسة. ويمكن تجميع عدد من الأنشطة المتنوعة تحت هذه الفئة، على النحو التالي:

(أ) الأعمال التحليلية التي تركز على مشكلة تعريف الفقر وتحديده، ومنهجية تقييم الفقر ووضع المؤشرات؛ والعمل التحليلي الذي يركز على تأثير الفقر في البيئة الاقتصادية الدولية والسياسات الاقتصادية؛ والأبحاث التي تتناول أنجح الاستراتيجيات والسياسات والأنشطة في القضاء على الفقر. وتشترك في هذا النوع من الأنشطة منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والجانب الإقليمية.

(ب) المساعدة وإسادة المشورة بشأن السياسة لزيادة فعالية الإجراءات الحكومية من أجل القضاء على الفقر ولضمان تأثير سياسات الصعيد الكلي والسياسات القطاعية تأثيراً إيجابياً في التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر على سبيل المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تشدد منظومة الأمم المتحدة على سياسات الصعيد الكلي المتصلة على وجه التحديد بمخصصات الإنفاق العام. كما تركز مشورة السياسة العامة على إزالة التشوهات والأنظمة التي تكون ضد مصالح الفقراء وتحدد من فرضهم لإدرار الدخل. ومنظمات الأمم المتحدة التي تقدم هذا النوع من المشورة بشأن السياسات هي اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

(ج) ينصب قدر أكبر من التركيز حالياً على اشتراك الفقراء اشتراكاً تاماً في برامج ومشاريع شتى وكالات الأمم المتحدة لأجل زيادة استدامة برامج القضاء على الفقر. حالياً تقوم منظمات الأمم المتحدة، التي من قبيل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، والثأو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية شراكات جديدة مع الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.

٢ - تعزيز المعلومات عن الفقر

١٣ - يشارك عدد من الوكالات إما في قياس درجة الفقر أو الإبلاغ عنه، ويشارك عدد قليل منها بصورة مباشرة في جمع البيانات المتصلة بالفقر. وفي أغلب الأحيان يتقييد تحليل الفقر بدرجة توافر البيانات الدقيقة. غالباً ما لا توافر مسوح الأسر المعيشية أو أنماط الممارسة الإحصائية المائلة في كثير من البلدان النامية. ولقد اكتسبت اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجان الإقليمية، والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة خبرة مستفيضة بتقديم المساعدات إلى البلدان النامية في هذا المجال.

١٤ - وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، تضطلع بقياس درجات الفقر فرقاً عمل تابعة للجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ولقد أصبح التعاون فيما بين الوكالات ممكناً في أغلب الأحيان في إطار المبادرات التي تركز على "أبعاد التكيف الاجتماعية"، التي تبدأ عادة بجمع المعلومات الكمية عن ظواهر الفقر وتطورها الفعال.

٣ - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومبادرات أخرى تنفيذ الفقراء بصورة مباشرة

١٥ - إن تقديم الوسائل والخدمات الالزمة لتحسين الظروف المعيشية للفقراء مسؤولية تتقاسمها مجموعة جد متنوعة من الجهات الفاعلة، وبخاصة على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الدولي، اكتسبت عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة خبرة ذات شأن فيما يتصل بتقديم استحقاقات مباشرة للفقراء. ويمكن تصنيف الأنشطة إلى خمس مجموعات فرعية، على النحو التالي:

الخدمات الاجتماعية الأساسية

(أ) يؤيد كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - بما فيها اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والأنشطة لتطوير أو تعزيز إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الأساسية والمساعدة على تطوير القدرات الوطنية في هذه المجالات. والخدمات/..

الاجتماعية الأساسية، حسب تعريفها في برنامج عمل كوبنهاugen، تتضمن التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وخدمات تنظيم الأسرة، والمياه المأمونة والمرافق الصحية المنخفضة التكاليف، وبرامج التنفيذية.

شبكات الأمان

(ب) تؤيد عدة منظماتتابعة للأمم المتحدة - من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - شبكات الأمان الاجتماعي والصناديق الاجتماعية أو تقدم مساعدات تقنية لإنشاء أشكال شتى من شبكات الأمان والصناديق الاجتماعية لحماية الفئات الضعيفة.

الأنشطة المدرة للدخل

(ج) تصنف أنشطة كثيرة بوصفها أنشطة مدرة للدخل، وتستهدف زيادة دخول الفقراء بتهيئة فرص العمل واتخاذ تدابير للنهوض بالإنتاجية، وهي تقدم أمثلة على طرق توفير المهارات والموارد التي يحتاج إليها الفقراء لتحسين ظروفهم. وقد تهدف هذه المبادرات إلى تحقيق أنواع مختلفة من النتائج، تتمثل في إمكانية الحصول على الائتمان، وخدمات الإرشاد الزراعي في الريف، والتدريب، وإمكانية الحصول على التكنولوجيات، وما إلى ذلك، وتركز على القطاعات التي تحتشد فيها أعداد كبيرة من الفقراء. وهي تشمل الإجراءات المتتخذة لصالح المشاريع الضئيلة والصغيرة والمتوسطة (أي، المبادرات التي يشجعها البرنامج الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، المملوكة لصغار الحائزين، والعمال الريفيين المعتمدين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والذين يعملون لحسابهم (منظمة العمل الدولية)، ولصالح القطاعات غير النظامية أو غير المنظمة (منظمة العمل الدولية والموئل)، والتنمية الصناعية الريفية (اليونيدو)، والتنمية الريفية (الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والعمال الريفيين غير الزراعيين والرعاة (الفاو)، والتعاونيات والرابطات المحلية (البرنامج الإنمائي، وهيئات أخرى).

الأشغال العامة

(د) الأشغال العامة الكثيفة العمالة تمثل هي الأخرى فائدة مباشرة للفقراء من ناحيتين: عن طريق العمل المدر للدخل في الأشغال العامة، ولا سيما بالأساليب الكثيفة العمالة وإدخال التحسينات على الهياكل.

منظور الفوارق بين الجنسين

(ه) يتسم إدماج المنظور المتعلق بالفوارق بين الجنسين في صلب أنشطة الأمم المتحدة بأهمية فائقة بالنسبة للقضاء على الفقر. فارتفاع نسبة الفقر فيما بين النساء كان محط تركيز كثير من تدخلات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة التي تستهدف ربات الأسر المعيسية (اليونيسيف والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وما إلى ذلك)، والحاشرات الصغيرات، والفلاحات الفقيرات/..

والمعدات والمهماشات (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو)، واللاجئات أو المشردات داخلية، وضحايا الكوارث الطبيعية (برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والريفيات بصفة عامة (الفاو).

١٦ - الفقر قضية أساسية تعالجها ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمتابعة المواضيع المشتركة بين القطاعات التي تناولتها المؤتمرات العالمية المعقدة مؤخراً. ويتعين أن تتصدى فرقة العمل المعنية بإيجاد بيئة ممكّنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (البنك الدولي هو الوكالة الرائدة) لجملة قضايا منها، الاستراتيجيات القطرية المتكاملة من أجل القضاء على الفقر. وتتصدى فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الرائدة) وفرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل الرزق المستدامة (منظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة) لتحقيق أهداف رئيسية لأي استراتيجية شاملة تستهدف مكافحة الفقر. وأعمال فرق العمل هذه المضطلع بها خلال الأشهر القليلة الماضية مبينة في تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61).

١٧ - وتكفل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، التابعة لجنة التنسيق الإدارية، مواصلة الحوار داخل المنظومة بشأن الاستراتيجيات والقضايا ذات الصلة بالأنشطة الإنمائية ولأجل تفعيز الولايات الحكومية الدولية. وهي لا تستخدّم كمجرد منتدى لتبادل المعلومات بل ولتشجيع توافق دورات البرامج والمشاريع والأنشطة على الصعيد الميداني أيضاً.

١٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أسفّر عمل الفريق العامل المعنى بالفقر، التابع للجنة الاستشارية، عن إصدار تقرير عن أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال التخفيف من حدة الفقر، وزع على جميع المنسقين المقيمين والممثلين في الميدان. وتعين استخدام ذلك التقرير لأجل تقييم إمكانية تنسيق أعمال الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

١٩ - وعقدت اللجنة الاستشارية في شباط/فبراير ١٩٩٦ حلقة عمل معنية بالفقر حضرها ممثلون عن سبع وكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، فضلاً عن منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية ومنظمات بحثية. وعقدت حلقة العمل هذه لبحث تفكير منظومة الأمم المتحدة في الوسيلة المثلثة التي تكيف بها الجديد من البرامج العالمية والوطنية والاستراتيجيات المتطورة للقضاء على الفقر، وتوليد أفكار من أجل التعاون البرنامجي والتنفيذي فيما بين الوكالات في هذا المجال. واستعرضت اللجنة الاستشارية انتباه أفرقة العمل إلى عدد من القضايا الناشئة عن تقريرها. والقضايا المتصلة باقتراحات حلقة العمل من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة على الصعيد القطري تشمل تحديد تعريف عملي للفقر على الصعيد القطري (بشأن القضايا المفاهيمية وقضايا القياس)؛ وطرح توصية بشأن محاولة "التعلم من أفضل الممارسات"؛ وтوصية بشأن إعداد برامج للتقدير المشترك

للآثار ورصد برامج القضاء على الفقر (بما في ذلك إجراءات متسقة تتخذها منظومة الأمم المتحدة). وإضافة إلى ذلك، أبرزت مناقشات اللجنة الاستشارية أن هدف القضاء على الفقر، يتطلب بسبب أبعاده القطاعية المعددة، التفعيل بترجمة ذلك الهدف إلى مرامي محددة وأهداف يتعين تنفيذها في وقت معين.

٢٠ - كما تعزز اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، دورها في التصدي لمتابعة المؤتمرات الدولية المعقدة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وتعزيزاً لتابع نهج متكامل نحو التنمية المستدامة، تجري هذه اللجنة اتصالات وثيقة مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، وآليات التنسيق القائمة الأخرى التي تركز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفرق عمل لجنة التنسيق الإدارية الثلاث المعنية بمتابعة المؤتمرات.

٢١ - وتحمل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة، التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها الأولى لعام ١٩٩٦، مسؤولية التصدي الشامل على صعيد المنظومة لجميع جوانب تنفيذ خطة عمل المؤتمر العالمي المعنى بالمرأة، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالفقر. وهي تستعرض أيضاً تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين الناشئة عن مؤتمرات دولية أخرى عقدت مؤخراً في إطار المنظومة.

ثالثاً - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

ألف - إرساء الأسس لجهد منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - ساعدت أنشطة وإجراءات شتى في عام ١٩٩٦ على إرساء الأسس على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، لبذل جهد طويل الأجل ومستدام لدعم هدف القضاء على الفقر.

١ - لجنة التنمية الاجتماعية

٢٣ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر في أثناء دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٦ في موضوع ذي أولوية، هو موضوع الاستراتيجيات والإجراءات الهدافة إلى القضاء على الفقر.

٢٤ - وقد استرعى انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ إلى قرار اللجنة دإ - ١/١٩٩٦ بشأن القضاء على الفقر. وقد ترتب الجمعية العامة في الإشارة إلى هذا القرار عند النظر في المسألة.

٢٥ - وعقدت اللجنة أيضاً سلسلة من مناقشات الأفرقة بشأن القضاء على الفقر، شارك فيها خبراء من الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكademie، للنظر في المواضيع/.

التالية: (أ) صوغ استراتيجيات متكاملة؛ (ب) تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع؛ (ج) وتشجيع مبادرات الاعتماد على الذات والمبادرات المستندة إلى المجتمعات المحلية.

٢٦ - ومن شأن النقاط الأساسية والأفكار المبتكرة الناجمة عن المناقشات الاستشارية على سبيل الاستجابة للقضايا التي أثارتها الوفود والتي ناقشها المشتركون وأعضاء الأفرقة أن تكمل برنامج كوبنهاغن المتعلقة بالفقر وأن تدعمه.

٢٧ - وربما تكون النقاط التالية ذات أهمية خاصة لدى واضعي السياسات:

(أ) إيجاد بيئة دولية ممكنة

٢٨ - تؤثر عولمة الاقتصاد العالمي السريعة والتجارة المحررة على قدرات الحكومات على تصميم وتنفيذ استراتيجيات من أجل التنمية والقضاء على الفقر. وقد تزيد العولمة من ضعف الناس، بسبب عدم مقدرة الكثير منهم على التكيف بسرعة مع الظروف الجديدة المتغيرة. ولضمان عدم إفقار افتتاح الاقتصادات الوطنية إلى زيادة عدم المساواة، من الضروري أن تكفل الحكومات حقوق جميع قطاعات المجتمع وأن تشجع إمكانية الحصول المتكافئ على الموارد.

٢٩ - وفي كثير من البلدان، من الضروري زيادة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر تنفيذاً كاملاً وفعلاً. وتدعو الحاجة إلى توفير موارد مالية إضافية، سواء تم الحصول عليها بالوسائل المقررة، بما فيها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتأمينها، أو بتحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بسبل مبتكرة. ومن الأهمية أيضاً توفير موارد عينية؛ من قبيل المساهمات غير المالية المقدمة من المجتمعات المحلية لأجل تنميتها. وهي ضرورية للقضاء على الفقر، لا سيما حينما تندن الموارد المالية.

(ب) الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

٣٠ - النمو الاقتصادي ضروري للتنمية الاجتماعية، ولا سيما لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. بيد أنه حتى عندما يكون النمو الاقتصادي قوياً، لا تتبع التنمية الاجتماعية ذلك تلقائياً. وتشير الخبرة المكتسبة في البلدان التي أحرزت تقدماً في التخفيف من حدة الفقر إلى أنه من الأمور الأساسية للقضاء على الفقر تحقيق الالتزام السياسي القوي الدائم بالسياسات التي تهتم بتوزيع الدخل والاستثمار في الموارد البشرية عن طريق الخدمات الاجتماعية الأساسية المقرنة بالأدوات الفعالة لأداء الخدمات وتعبئة جهود جميع الجهات الفاعلة المشاركة. كما ينبغي للسياسات أن تشجع نمو العمالة المكثف المهيئ للوظائف.

(ج) تعزيز العمالة المنتجة

٣١ - ينبغي للسياسات والبرامج أن تمكن العاملين، ولا سيما العاملين في القطاع غير النظامي، من أن يصبحوا أكثر كفاءة مما يرفع انتاجيتهم ودخلهم. ومن الأمور الأساسية التي ينبغي إيلاؤها اهتماماً أولياً

التعليم والتدريب ونقل المهارات والمعارف العملية وتنقيحها بانتظام لمراعاة أسواق العمل المتغيرة واحتياجات التنمية الوطنية. وتستطيع الحكومات أن تشجع تنمية القطاع غير النظامي بتحسين إمكانية الحصول على الائتمان واتخاذ التدابير لرفع الانتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخول وتحقق قدر أكبر من الاستقرار والحماية للعاملين. وفي المناطق الريفية، ينبغي العناية بالقطاع غير الزراعي كوسيلة لامتصاص فائض العمالة.

(د) تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية

٣٢ - تتضمن الخدمات الاجتماعية الأساسية التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، وتنظيم الأسرة والحصول بتكليف منخفضة على المياه النظيفة والمرافق الصحية. ويمكن لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أن يكون فعالاً في تقليل الفقر وضرورياً لإشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية. بيد أن ذلك يمكن أن يكون معتقداً، ولا سيما في المناطق المنعزلة، ويطلب إلتزاماً مخلصاً طوיל الأمد من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحديد الناس الأكثر احتياجاً والوصول إليهم للتغلب على الاتجاه إلى اغتصاب موارد البرامج من قبل من لديهم المزيد من القوة أو الصلات أو المعلومات. كما يحتاج ذلك في كثير من الأماكن إلى وسائل غير نظامية، منها المجتمعات المحلية والعائلات، التي بوسعتها تقديم الموارد، والعمالة، والمهارات الإدارية، والوقت، والحماس.

٣٣ - وهناك حاجة إلى المزيد من ضمان تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمصادر التي تأتي منها الموارد المتزايدة تتضمن زيادة المخصصات الحكومية، والعبء الأشد لموارد المجتمع المحلي، والتخفيف من أعباء الديون أو مقايضة الديون، والمعونات الإضافية الشنائية والمتعددة الأطراف والاقتراض الخارجي، والاستثمار الخاص، وشخصية الخدمات، وفرض الضرائب الخاصة، وزيادة استعداد التكاليف.

٣٤ - ويدعو توافق آراء أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠، المتوصل إليه في اجتماع عقد في تلك المدينة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، البلدان النامية إلى الشروع في حوار مع شركائها الإنمائيين بهدف تحديد سبل التوسيع في الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمويل إمكانية الحصول عليها. وفي المستقبل، ستتضمن اجتماعات الأفرقة الاستشارية والمائدة المستديرة دورة عن تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ وتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومؤخراً، شهد الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدات الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إقرار مجموعة من الالتزامات المحددة تحديداً زمنياً والرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتلبية أهداف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

(ه) مدركات الفقراء

٣٥ - لا بد لسياسات القضاء على الفقر أن تنظر في شتى جوانب هذه المشكلة، وأن تعترف بما يصاحب المناقشة العامة لهذه القضايا غالباً من قوالب مبتذلة وتحيزات، وأن تتغلب عليها. ولا بد لها أن تنظر في فكرة من يعيشون في الفقر عن أنفسهم. ووسائل الإعلام أهمية في خلق وإبقاء صور الفقراء وأسباب حالتهم، وينبغي تشجيعها على تقديم تحليل متوازن مدروس للقضايا المعقدة بالفقر.

٣٦ - وهناك حاجة إلى فهم أفضل لأسباب الفقر. وقد ذكرت تفسيرات شتى، منها العوامل الهيكلية والمؤسسة المتصلة في المجتمعات؛ والحواجز المحددة التي يتوجب على الجماعات مواجهتها والتغلب عليها، والتي من قبيل عدم إمكان الحصول على التعليم أو الموارد؛ أما الأفراد، فيواجهون الافتقار إلى دعم المجتمع المحلي أو الأسرة ومجموعة من المشاكل التي تؤدي إلى التبعية الاجتماعية.

٣٧ - وهناك أيضا حاجة أشد إلى الاعتراف بتعقيد حالة الفقر. وغالباً ما يعتبر الفقر ظاهرة طبيعية ذات أسباب ونتائج متماثلة في كل مكان؛ وتسود افتراضات تقول بأن لجميع البشر الذين يعيشون في فقر احتياجات وأمال متماثلة. ويمكن لافتراضات الزائفة أن تؤدي إلى حلول مبسطة شاملة لا يمكنها أن تراعي الظروف الفردية ، وتكون في الغالب غير ملائمة ومؤدية إلى الفشل وإهدار الموارد وخيبة الآمال.

٣٨ - ولا بد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على مساعدة نفسها مع تسارع النمو الاقتصادي. ومن الضروري تعزيز الشبكات المحلية والمنظمات والجماعات المجتمعية - بالتمويل، وبالتدريب، وبزيادة الثقة بالنفس - لتمكينها من الدفاع عن أفرادها ودعمهم. وتبين التجربة أن التدخلات التي تعجز عن نقل صنع القرار إلى المجتمع المحلي تكون في العادة أقل نجاحا.

٣٩ - ولا بد أيضا لاستراتيجيات القضاء على الفقر أن تقيّم الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية التي قد تستفيد من فقر الآخرين وكيفية ذلك، حتى يمكن مراعاة احتمال المقاومة للجهود المضادة للفقر.

(و) إقامة شراكات مع من يعيشون في فقر

٤٠ - يتطلب القضاء على الفقر إقامة شراكات بين من يعيشون في فقر وبقية المجتمع. ويجب أن تقوم الشراكة على� الاحترام والتضامن، فضلاً عن الاعتراف بحقوق ومسؤوليات القراء وغير القراء، على السواء. كما يجب بناء الشراكة على طريقة جديدة للتفكير في أمر القراء. ويجب أن تكون استراتيجيات القضاء على الفقر مفعمة بالوعي بمهارات من يعيشون في الفقر وخبراتهم ومعارفهم، ويجب أن تعرف بالتنوع وتحترمه، وأن توفر المعلومات وإمكانية الحصول على الخدمات والموارد التي تمكّن القراء من رفع مستويات معيشتهم، وأن تقوم على الحلول التي يضعها القراء بأنفسهم.

٤١ - وتقوم الشراكة الناجحة على أساس كثيرة، هي: ضمان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ وحماية الأسر وتمكينها؛ والاستثمار في الموارد البشرية؛ والسماح بوقت لإقامة علاقات الثقة؛ وتقاسم المعلومات بين القراء وغير القراء؛ وتدريب العاملين مع القراء، من أفراد ومؤسسات؛ واشتراك القراء في تقييم التقدم.

٤٢ - ويطلب تشجيع الاعتماد على النفس جهداً طويلاً للأجل للوصول إلى مجتمعات من يعيشون في الفقر. وهو يتطلب جهوداً لتشجيعهم على تطوير منظماتهم على أساس احتياجاتهم أو مصالحهم أو أهدافهم المشتركة مع مراعاة مجموعة من المراحل المختلفة للتمكين، بما في ذلك رفع الوعي، والتعبئة، والاشتراك،

والتنظيم، وبناء القدرات، والسماح بالسيطرة المحلية على الحيز والموارد. ومن الأهمية بمكان دعم الأشكال الناشئة من التضامن، بما فيه التضامن الديني، والجماعات النسائية أو الشبابية، ولا سيما في المدن والجهات الأخرى التي تشهد هجرة وافدة مطردة، وقد تكون أنماط التضامن التقليدية قد تفككت فيها.

(ز) تشجيع التعاون مع منظمات المجتمع المدني

٤٣ - إن تصميم السياسات الرامية إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بما يشجع نشوء نهوض جديدة تجاه التنمية وتجاه القضاء على الفقر يتطلب إعادة التفكير في المؤسسات الموجودة. وينبغي لجهود القضاء على الفقر أن تشمل تحليلًا للمؤسسات المكلفة بتنفيذ الاستراتيجيات.

٤٤ - وقد اعترفت الحكومات بإمكانية المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للوصول إلى من يعيشون في فقر، وهي راغبة بدرجة متزايدة في الدخول في شراكات للترويج لسياسات وبرامج القضاء على الفقر، بما في ذلك خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينبغي دعم هذه الشراكات وتشجيعها.

٤٥ - غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني مرنة ومستجيبة، وممثلة لجمهورها ومفتوحة الأبواب أمام الاشتراك على نطاق واسع؛ ويعمل الكثير منها على صعيد القاعدة الشعبية ويوفر فرصاً حيوية للاتصال، بالمجتمعات المحلية في الاتجاهين. كما يوفر الكثير منها أفضل وسيلة لمن يعيشون في الفقر للتعبير عن احتياجاتهم وشواغلهم.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦ - في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وأقر المجلس عدداً من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تحسين تصميم وتنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومات للقضاء على الفقر، وذلك على النحو التالي:

(أ) ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة أن تساعد الحكومات على إعداد تقييمات لحالة الفقر في البلد كأساس لاستراتيجيات القضاء على الفقر. وقد طلب المجلس مرة أخرى من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقوم بتعزيز وتكيف أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، على نحو مناسب، لتأخذ في اعتبارها متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

(ب) ينبغي توسيع نطاق تقييم قطري موحد، إقتراحه الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، ليشمل منظومة الأمم المتحدة، كما ينبغي إدراجه في مذكرة الاستراتيجية القطرية، عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الحكومة.

(ج) يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على استحداث ودعم القدرة الوطنية على جمع المعلومات وتحليلها وتحسين المؤشرات المتعلقة بتحليل الفقر. ومن الممكن أن تتخذ المساعدة شكل صوغ مبادئ توجيهية لوضع تعريف وصكوك ومؤشرات، تتضمن المؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين، وذلك لتقييم الأثر ولرصد برامج الفقر وفقاً لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدت مؤخراً.

(د) ينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تشجع تقديم المساعدة المتتسقة، على نطاق المنظومة، من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لدى قيامها برصد وتقييم تحقيق أهدافها وغاياتها المتعلقة بالفقر. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تساعد في ذلك بإبراز القضايا التي ينبغي أن تتناولها الحكومات القائمة بعمليات الرصد والتقييم.

(ه) على منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن توفر التعاون وغيره من أشكال المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما أفريقيا وأقل البلدان نمواً، لتنفيذ توصيات المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدت مؤخراً. كذلك يمكن توفير التعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتحالية.

(و) على الصعيد الميداني، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأجهزتها أن تقوم، بقيادة المنسق المقيم وبمساعدة، بتوسيع نطاق التنسيق وتحسينه وتشجيع الأنشطة المشتركة لصوغ أنشطة القضاء على الفقر وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ولتعزيز التنسيق وتحسين تقسيم العمل، ينبغي إطلاع المنسقين المقيمين على الأنشطة المقررة لبرامج مكافحة الفقر وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

(ز) يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشكل أفرقة مواضيعية مخصصة تتتألف من موظفين من المنظومة والسلطات الحكومية، لبحث قضايا القضاء على الفقر وتصميم واستهلال مبادرات واتخاذ تدابير مناسبة لبلوغ الأهداف المحددة. وستقوم هذه الأفرقة المواضيعية المخصصة وغيرها من المنتديات الرسمية، تحت قيادة الحكومة، بتعزيز الحوار بين الحكومات وجميع الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة، بما في ذلك المانحون الثنائيون والمتعارضون للأطراف والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية.

٣ - فرق العمل المشتركة بين الوكالات المعنية
بمتابعة المؤتمرات الدولية

٤٧ - إن أنشطة أفرقة العمل، المشار إليها في الفقرة ١٦ أعلاه، التي ترد صلاحياتها ووليتها في تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1996/61)، يمكن أن تعتبر تعهدات رئيسية بإرسائها أنساً لجهود متكاملة طويلة الأجل تبذلها منظمة الأمم المتحدة لدعم أهداف العقد، على النحو المنصوص عليه، لا سيما في برنامج عمل كوبنهاغن.

٤٨ - وستكمل أعمال فرق العمل في أوائل عام ١٩٩٧، عندما تقدم تقاريرها إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها الأولى لعام ١٩٩٧، في نيسان/أبريل. وقد سعت فرق العمل جاهدة إلى ترجمة غایيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيره من المؤتمرات المعقدة مؤخراً وأهدافها وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية وال المجالات ذات الصلة، وتوصياتها العالمية، لتصبح خطوات وتدابير محددة معينة يمكن أن تتخذها الحكومات فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما حددت بناءً قدرات معينة وتقديم المساعدة التقنية وتوفير التدريب والدعم بالموارد المالية المتوقع من المجتمع العالمي، ولا سيما مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - كما ستتيح استنتاجات فرق العمل وتوصياتها مدخلاً مفيدة لأجل إعداد برامج متماسكة لدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان، وذلك، عند الاقتضاء، في سياق عملية مذكرة الاستراتيجية القطرية. وهذه الجهود قد تساعد، في المستقبل، على التوسيع في تنسيق برامج المساعدة والتعاون، الثنائية والمتعددة الأطراف، لدعم القضاء على الفقر.

باء - مقترنات وتوصيات بالاضطلاع بأنشطة محددة خلال العقد

الاعتماد على أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات
المعنية بمتابعة المؤتمرات الدولية

٥٠ - التوصية رقم ١: تتوقع فرق العمل المعنية بالعملة وسبل الرزق المستدامة، وبالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وببيئة التمكين للتنمية الاقتصادية الاقتصادية أن تنهي أعمالها في أوائل عام ١٩٩٧ وأن تبلغ نتائجها إلى لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد تطلب الجمعية العامة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، مع مراعاة أمور من بينها أعمال واستنتاجات فرق العمل وأية توصيات تقدمها لجنة التنسيق الإدارية في هذا الشأن، أن تعد بيانات عن السياسات في مجالات اختصاص كل منها، تحدد فيها برامج لدعم العقد بغية اعتمادها من قبل مجالس إدارة كل منها.

تعبئة الموارد

٥١ - التوصية رقم ٢: أوصت الجمعية العامة في القرار ١٠٧/٥٠ بأن تولي البلدان المانحة أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج مساعداتها وميزانياتها. وينبغي للجمعية العامة أن تؤكد أهمية السعي الدؤوب إلى تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن تقر الحاجة إلى زيادة حصة التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية بما يكفي نطاق وحجم الأنشطة الالزامية لتحقيق الأهداف والغايات المبينة في الالتزام ٢، المتصل بالقضاء على الفقر، من إعلان كوبنهاغن والفصل ٢ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي. كذلك ينبغي لها أن تؤكد من جديد الحاجة الملحة لكافلة مستوى مناسب من التمويل الآتي من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لتمكنها دعم أهداف القضاء على الفقر بصورة فعالة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٥٢ - التوصية رقم ٣: ظلت تعبئة الموارد الجديدة تشكل مصدر قلق رئيسي لمنظومة الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، ولا سيما في الفترة التي أصبحت فيها الموارد غرفة لقيود أشد. وفيما يتعلق بالموارد الداخلية، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشجع الجهات الوطنية لتعبئة الموارد الخاصة، والطوعية غير الحكومية، والعينية، وغيرها من الموارد المجتمعية لدعم برامج مكافحة الفقر، وفي أن تعيد دراسة الاتصال العام، المحلي والوطني، وتعيد توجيهه لبلوغ ذلك الهدف. وفيما يتعلق بالموارد الخارجية، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشدد على ضرورة البحث الدؤوب عن آراء مبتكرة لإدرار الأموال للالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا، ولا سيما الالتزامات والأولويات التي حددت في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقدة مؤخرًا.

أنشطة محددة لكل سنة من سنوات العقد

٥٣ - التوصية رقم ٤: طلبت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الأمين العام أن يقترح أنشطة محددة لكل سنة من سنوات عقد القضاء على الفقر. وريثما تكتمل أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات، وكذلك القرارات ذات الصلة التي تصدر عن مجالس إدارة مختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات المعنية أكثر من غيرها بالقضاء على الفقر، يقترح النظر فيما يلي:

- (أ) اعتماد الجمعية العامة ما يلي موضوعا للعقد: القضاء على الفقر ضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.
- (ب) اعتماد شعار السنة شعارا للعقد.

(ج) قيام كل صندوق وبرنامج وكالة في منظومة الأمم المتحدة بإعداد برنامج للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، في كل سنة أثناء العقد، مع قيام كل كيان من كيانات الأمم المتحدة بإبراز دوره في العمل على القضاء على الفقر من منظوره الخاص.

(د) اعتماد الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، موضوعا مشتركا لمنظومة الأمم المتحدة لكل سنة من سنوات العقد. وسيساهم كل كيان من كيانات الأمم المتحدة حسب ولايته، مع اعتبار زيادة الوعي الغرض الرئيسي. ويمكن اختيار موضوع السنة بما يتفق والاحتفالات بالذكرى السنوية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (الذكرى السنوية الخامسة)؛ وفي عام ١٩٩٨، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (الذكرى السنوية الخامسة) وفي عام ١٩٩٩، السنة الدولية لكيان السن، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والسنة الدولية للأسرة (الذكرى السنوية الخامسة)، وفي عام ٢٠٠٠، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (الذكرى السنوية الخامسة)، والذكرى السنوية الخامسة للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإعلان وبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا للتسعينيات؛ وفي عام ٢٠٠١ المؤهل الثاني (الذكرى السنوية الخامسة)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (الذكرى السنوية الخامسة)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات (نهاية العقد)؛ وهلم جرا، وذلك في سنوات متلاحقة حتى السنة الأخيرة من العقد الأول للقضاء على الفقر، وهي سنة ٢٠٠٦.

- - - - -